المحاضرة رقم 06

أولا: اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية

في الوقت الذي كانت تجري فيه المفاوضات بشأن منظمة التجارة العالمية عام 1946جرت مفاوضات مستقلة في جنيف في أكتوبر 1947 لم تتناول إلا الجوانب التجارية في ميثاق هافانا، وأسفرت عن إبرام الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الذي يعرف باسم "الجات" GATT (General Agreement On Tariffs And Trade) وقد وقّع على هذا الاتفاق 23 دولة وبدأ سريانه في أول يناير 1948، وقد ازداد عدد الدول المنظمة للاتفاقية بمرور الوقت حتى بلغ 115 دولة في ديسمبر 1993، حيث تمثل تجارتها 90% من التجارة العالمية للسلع، وبالنسبة لاتفاقية "الجات" GATT الأصلية فقد جرت عليها تعديلات في جولات من المفاوضات المتلاحقة، وتعتبر جولة (الأوروغواي) هي الجولة الثامنة، وانضمت عديد الدول إلى عضوية "الجات" ومنها الدول النامية، وعدل النظام في عام 1965 بحماية الأعضاء الجدد بإضافة أجزاء جديدة إلى الاتفاقية الأصلية.

لقد بدأت مفاوضات جولة الأوروغواي في سبتمبر 1986 وكانت الأهداف الأساسية التي دعت ‘إليها هي:

- الاهتمام بالانخفاض المتواصل لنسبة نمو التجارة العالمية 8.5% سنوياً في أعوام الستينيات، 5% في أعوام السبعينيات ثم 3% في أعوام الثمانينيات.
- زيادة القيود الغير جمركية من بعض الدول وخاصة اليابان، ولزيادة استعمال الاستعدادات أو ترتيبات التقييد الإختيارية، ومثال على ذلك (المفاوضات الدائرة بين الولايات المتحدة واليابان حول السيارات) بالإضافة إلى تجديد ترتيبات اتفاقية النسيج العالمية MFA.
- إن 25% فقط من الموقعين على اتفاقية "الجات" كانو ملتزمين بالاتفاقية بينما بعض الدول النامية سريعة النمو مازالت أسواقها تحظى بحماية عالية.
- استثناء الزراعة والخدمات من مفاوضات "الجات" السابقة.
- انتشار إساءة استعمال حقوق المليكة الفكرية في بعض الدول ومنها الهند والصين.

- **تعريف المنظمة العالمية للتجارة " OMC "** هي النظام الدولي الوحيد الذي ينشغل بالقواعد التي تدير التجارة بين البلدان, في قلب هذا النظام نجد اتفاقيات OMC التي تتفاوض عليها البلدان الأقوى عالميا في التجارة, هذه الوثائق تمثل القواعد القانونية الأساسية للتجارة الدولية, و العقود التي على أساسها ستبني الدول سياستها التجارية داخل الحدود المتفق

عليها, بهدف مساعدة المنتجين للسلع و الخدمات, المصدرين و المستوردين في ممارسة نشاطاتهم.>

ثانيا: أهداف المنظمة العالمية للتجارة

تغير دور "الجات" على مر السنين منذ ميلاد منظمة التجارة العالمية إلا أن الهدف الرئيس بقي كما هو يدعو إلى زيادة التجارة الحرة بين الأقطار الأعضاء، ولتحقيق هذه الغاية، هناك مجالين رئيسيين تتعلق بنظام التجارة الدولية لتخفيف القيود وإزالة العوائق.

- **أنها تقدم قانوناً للسلوك فيما يتعلق بتأسيس نظم التجارة الخارجية، وعلى وجه الخصوص المبادئ الإرشادية الخمسية التي تملي السياسة التجارية بموجب اتفاقية "الجات"** وهي:

- مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية أو المبدأ الأساسي "للجات".
- مبدأ الحماية من خلال التعرفة الجمركية.
- مبدأ المعاملة الوطنية
- مبدأ التبادلية
- مبدأ معاملة تفاضلية للأقطار النامية

- **تقدم منظمة التجارة العالمية منتدى يمكن فيه تسوية النزاعات بين مختلف الأعضاء، إن المنظمة لديها أدوات كثيرة تستطيع استعمالها لإجبار حكومة ما للتقيد بقراراتها أو أحكامها. تعتمد أيضاً على مجموعة من عوامل الإقناع والتهديد باتخاذ إجراء انتقامي لضمان التقيد بقراراتها وأحكامها.**

ثالثا: مهام المنظمة العالمية للتجارة

يمكن تلخيص أهم مهام و وظائف المنظمة في النقاط التالية:

1- تسهل تنفيذ و إدارة اتفاقيات "الجات" متعددة الأطراف, بالإضافة إلى الاتفاقيات الجماعية الأربع, و التي لم تتحول إلى اتفاقيات متعددة الأطراف, و لذلك فهي اتفاقيات ملزمة لمن وافق على الانضمام إليه فقط, و تشكل المنظمة الإطار التفاوضي بين الدول الأعضاء لتنظيم العلاقات التجارية فيما بينها, أو للشروع في جولات مستقبلية بين الدول الأعضاء لتحقيق المزيد من تحرير التجارة الدولية.

2- الإدارة و الإشراف على الاتفاقية المنشأة لجهاز تسوية المنازعات و التي تحدد طبيعة عمل و أسلوب تشكيل لجان التحكيم و جهاز الاستئناف و حقوق و التزامات الدول في إطار الجهاز المذكور.

3- إدارة جهاز مراجعة السياسات الخارجية للدول الأعضاء و التي يجب أن تتم وفقا للفترات الزمنية المحددة, (كل عامين للدول النامية, و كل أربعة أعوام للدول المتقدمة) بهدف معرفة أي تغيرات تتم في هذا المضمار, و مدى توافقها مع أحكام "الجات" و تعميم المعلومات بهذا الشأن على جميع الدول الأعضاء ضمانا لتحقيق مبدأ الشفافية و إتاحة الفرصة للدول الأعضاء للتفاوض حول السياسة التجارية لأي منها و القدرة على التنبؤ بنتائج تلك السياسات.

رابعا: هيكل المنظمة العالمية للتجارة

يشمل هيكل المنظمة على رئاسة تتكون من المجلس الوزاري و المجلس العام, و تتفرع عنها مجالس نوعية متخصصة, و يتألف المجلس الوزاري من ممثلي الدول الأعضاء و يجتمع مرة كل سنتين على الأقل, و يعد أعلى سلطة في المنظمة, و له صلاحية اتخاذ القرار في جميع القضايا التي تنص عليها الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف, بما في ذلك تعديل مواد الاتفاقية المنشأة للمنظمة نفسها.

و يعد المجلس العام بمثابة مجلس إدارة المنظمة, و يضم ممثلين عن جميع الدول الأعضاء, و يشتغل سلطة المجلس الوزاري فيما بين دورات انعقاده, و يتولى وضع القواعد التنظيمية وضع ترتيبات للتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى. و يشرف على إدارة جهاز تسوية المنازعات و آلية مراجعة السياسات التجارية للأعضاء, كما يتولى الإشراف على المجالس النوعية و الفرعية التابعة له, و هي مجلس السلع, و مجلس الخدمات و مجلس حقوق الملكية الفكرية, و بدورها يشرف كل مجلس على الاتفاقيات الخاصة تحت إشراف المجلس العام الذي له الحق في تكوين أجهزة نوعية جديدة عند الحاجة.

خامسا: الآثار المترتبة على المنظمة العالمية للتجارة

أ- إيجابيات OMC: تتمثل في:

- المنظمة تساهم في ترقية السلم.
- الخلافات تعالج بطريقة بنّاءة.
- القواعد تجعل الحياة سهلة لكل واحد.
- تحرير المبادلات يحقق تكاليف الحياة.
- توسع تشكيلية المنتجات و النوعيات المقترحة.
- التجارة تزيد من الدخل.
- التجارة تنعش النمو الإقتصادي.
- المبادئ الأساسية للمنظمة تزيد من الفعالية.

- المنظمة تساعد الحكومات في تبني تصميم متزن للسياسات التجارية.
- تعطي أكثر تأكيد و أكثر شفافية للتبادلات التجارية.

ب- سلبيات OMC :

- المنظمة تملي على الحكومات السياسات الواجب إتباعها.
- المنظمة تطالي بالتبادل الحر مهما كان الثمن
- المنظمة لا تنشغل إلا بالمصالح التجارية التي تتصدر التنمية.
- المصالح التجارية فوق حماية المحيط.
- المصالح التجارية فوق المصالح الأمنية و الصحة.
- المنظمة تحطم مناصب الشغل و تعمق الفجوة بين الدول الفقيرة و الغنية.
- البلدان الصغيرة ليسوا أقوياء في المنظمة.
- المنظمة عبارة عن مجموعة من الضغوطات القوية.
- المنظمة غير ديمقراطية.
- البلدان الضعيفة تواجه قيود للإنضمام إلى المنظمة.